المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

14 et 15/11/2015

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

في ندوة نظمتها الجمعيات النسائية بالبيضاء لمناقشة تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان:

نساء المغرب «يجادلن» في الإرث لتحقيق المساواة ويطالبن بنكيران بتفعيل الدستور

2/11/163

فاطمة الطويل

لماذا تراجعت مكاسب النساء في المغرب، ولماذا تصر حكومة بنكيران على التماطل في تطبيق دستور 2011 فيما يتعلق بحقوق النساء، ولماذا أثار الإرث في تقرير مجلس حقوق الإنسان ضجة كبرى، ولم تثرها قضايا الهشاشة والأمية والبطالة والعنف وغيرها من مظاهر الإقصاء الكثيرة التي جاء بها التقرير ..وما هو الجديد الذي أضافه التقرير لما تراكم من جهود الجمعيات النسائية..؟

هذه وغيرها من المواضيع تدارستها الندوة الصحفية حول تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان ،والتي نظمتها أربع جمعيات نسائية تناولت كل واحدة الموضوع من زاوية خاصة، منها السياسي والاجتماعي والقانوني والاقتصادي .

حيث تطرقت نزهة الشاوي عن الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب لظاهرة العنف ضد النساء التي اخذت تعرف تناميا ملحوظا وبوسائل جديدة في ظل غياب إستراتيجية وسياسات عمومية تحمي النساء من العنف ، أما زهرة الوردي عن اتحاد العمل النسائي فتحدثت عن خيبة الأمل التي تشعر بها النساء امام تعنت الحكومة وتماطلها في تنفيذ مكاسب دستور 2011 ،واشارت إلى مجموعة من الفصول التي لم تتم مناقشتها و الحسم فيها والحكومة توشك على نهاية ولايتها ،مشيرة إلى يقظة الحركة النسائية ووقوفها كحارسة لهذه المكاسب و الحاضرة كقوة ضغط امام الحكومة. فوزية العسولي عن فيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، تحدثت عن الجانب الاجتماعي والاقتصادي الهش الذي تعيشه المرأة في المغرب ،حيث صنف تقرير المنتدى العالمي الاقتصادي الاجتماعي المرأة المغربية في الرتبة 133 من ضمن 142 دولة في حالة هشاشة كبرى ، علما أن المرأة في المغرب تشتغل بكثرة وتعيل مليون 200الف أسرة ، غير أنها محرومة من حقوق قانون الشغل،كما انها لا تحتل مناصب هامة في قيادة الشركات و المقاولات، ولا تستفيد من حصص المشاريع الكبرى و القروض ،واشارت العسولي إلى ما تعيشه النساء في الجبال و القرى من إقصاء اجتماعي و اقتصادي كبير، واعتبرت أن الحديث عن الإرث هو من باب الاجتهاد الذي يدعو إليه الدين الذي يحرم الظلم ، وأن تقسيم الإرث جاء في زمن خاص، كان السائد فيه القرابة الدموية و العائلة الممتدة كما أن الذمة المالية كانت بيد الزوج وكانت أيضا تورث ،في حين أن المرأة اليوم أصبحت معيلة ومساهمة في النفقة ،من هنا وجب فتح باب الاجتهاد لضمان المساواة التي يدعو إليها الإسلام،كما انه من العار أن تحرم النساء ،في حالة التعصيب، من حقهن ومن ممتلكاتهن ومن بيوتهن، ويصبحن في حالة وفاة الأب مشردات في الشارع ، وهي الحالة التي تعتبر إجحافا حقيقيا في حقهن ، من هنا وجبت مراجعة هذه القوانين طبقا لمبدأ المساواة .

بشرى بنعاشير عن جسور ملتقى النساء المغربيات، شددت على انه ليست هناك إرادة سياسية من أجل تطبيق مقتضيات دستور 2011، وأن بنكيران وحكومته يتماطلان في تفعيل الدستور ،مما يتطلب إحداث هيئة المناصفة للسهر على تطبيق المساواة المدنية والضغط على الدولة من أجل تطبيق ما التزمت به بتوقيعها على المواثيق الدولية،لأن المرجعية الكونية اليوم اصبحت دستورية .

المداخلات صبت في اتجاه تلمين تقرير المجلس الوطني لحقوق النساء، ومطالبة الحكومة بتفعيل التوصيات التي جاء بها ، والدعوة إلى نقاش علمي حضاري بعيد عن التكفير والترهيب، يشارك فيه العلماء لرفع الظلم عن النساء .

حالة علي أعراس، كفى من المزايدات السياسية!

S746 13

لم يعد هم بعض المنابر الإعلامية في أوروبا سوى البحث عن المال ولو على حساب مصداقيتها ،عندما يتعلق الأمر بالمغرب، فإذا كانت هناك حالة شكلت، على نحو خاطئ، مادة دسمة لوسائل الإعلام البلجيكية في الآونة الأخيرة، فإنها من دون شك حالة علي أعراس، الذي يقضي عقوبة سجنية بالمغرب بعد إدانته بارتكاب أعمال إرهابية.

حملات فولكلورية، إعلامية وسياسية، أطلقت في محاولة لتحويل سجين للحق العام إلى بطل، والطعن في مصداقية المغرب، ضاربة عرض الحائط جميع قواعد أخلاقيات المهنة.

هذا الملف الذي أسال لعاب عدد من المنابر الإعلامية ببلجيكا، أبت هذه الأخيرة، إلا أن تجعل منه مطية تقطف من خلالها المزيد من «البترودولار» الذي يغدقه خصوم المغرب بسخاء مهول، لهذا لم تلق وجهة نظر في الموضوع آذانا صاغية لدى ضيوف القنوات التلفزية أو في المقالات الصحفية، نتيجة العمى السياسي أو انعدام القواعد المهنية. فلا قناة واحدة، تلفزية كانت أم إذاعية، ولا صحيفة بلجيكية فتحت الفرصة لممثل عن المغرب، رسمي أو مستقل، لتنوير الرأي العام حول هذا القضية.

ومع ذلك، لم تتوقف سفارة المغرب ببروكسيل، والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والسلطات القضائية بالمغرب عن نشر بلاغات وتوضيحات دون أن تجد لها صدى لدى وسائل الإعلام البلجيكية التي تفضل نقاشات أحادية الاتجاه، أصبحت تمتد إليها بشكل تدريجي جذور «الخوف من المغرب»!

وفي الساحات العمومية، لا تتوقف لجنة لدعم علي أعراس عن الصراخ، يساندها في ذلك بعض المنتمين إلى اليسار المعادين للمغرب، وأيضا متعاطفين مع (البوليساريو) الذين يعزفون على وتر حقوق الإنسان في محاولة يائسة لحشد بعض الدعم الذي يتراجع في أوروبا.

ومع ذلك، فإن قضية علي أعراس، قد حكمت فيها المحكمة في حينه، في محاكمة عادلة قضت فيها بخمسة عشر سنة سجنا نافذا، تم تقليصها إلى اثني عشر سنة بعد الاستئناف، لـ«تكوين عصابة إجرامية بغرض الإعداد والقيام بأعمال إرهابية في إطار مشروع جماعي يهدد بشكل خطير النظام العام»، بوقائع ثابتة، تدعمها أركان مادية قوية للجرائم التي اقترفها.

ولم يتوقف علي أعراس، وهو يقضي عقوبته السجنية في سجن سلا، عن نشر ادعاءاته بخصوص تعرضه للتعذيب وسوء المعاملة، بغرض الظهور بمظهر الضحية وتضليل الرأي العام، وهو ما نفته المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، في مناسبات عدة، مؤكدة أن علي أعراس يتمتع بنفس حقوق باقي السجناء، ولم يتعرض لأي سوء معاملة، علما أن محاميه، وشقيقته، والنيابة العامة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان يزورونه باستمرار.

من الجانب البلجيكي، جاءت الخرجة الإعلامية غير المسبوقة لوزير الشؤون الخارجية ديديي ريندرز، الذي يبدو أنه سئم من تعرضه للمساءلة في قضية تأخذ مجراها الطبيعي أمام القضاء المغربي والسلطات المختصة، لتضع الأمور في نصابها، فقد رد ريندرز على الصحفي الذين سأله حول الموضوع قائلا «سمعت أشياء مقيتة (...) عندما لا نكون على اطلاع بالملف، من الأفضل التزام الصمت».

وقال وزير الشؤون الخارجية البلجيكي في تصريح للقناة الأولى البلجيكي (إر تي بي إف) إن ملف علي أعراس «مرتبط بالإرهاب (...) وفي إطار مسؤولياتي، استفسرت الأمر لدى مصالح الاستخبارات البلجيكية، الذين قالوا لي، بأن علي أعراس يتابع بسبب هذه الأفعال منذ سنة 2000».

كما شدد الوزير البلجيكي على أن علي أعراس يستفيد من حقوق الزيارة، خاصة أفراد عائلته، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمصالح القنصلية البلجيكية.

قانونيون وجمعويون يبرزون اصطدام قضايا العنف بالحفظ أمام القضاء

وسائل الإثبات أكبر عائق لإنصاف المرأة والطفل ضحايا العنف

S/8235

عزيزة أيت موسى

أجمع متدخلون في اجتماع اللجنة الجهوية للتكفل بالنساء والأطفال بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، صباح أمس الجمعة، على أن وسائل الإثبات المعتمدة في القانون الحالي هي العائق الكبير في قضايا العنف ضد المرأة والطفل.

وقال المتدخلون في الاجتماع حول "وسائل الإثبات في إطار الاعتداءات الممارسة على النساء والأطفال" إن اختيار هذا الموضوع جاء لأن أغلب قضايا العنف ضد المرأة أو الطفل، المعروضة على مختلف المحاكم، تصطدم بالقضاء الجالس (القضاة)، إذ يكون مصيرها الحكم بالبراءة وبأحكام موقوفة التنفيذ في حال وصولها أمامه، أو الحفظ أمام القضاء الواقف (النيابة العامة)، معتبرين أنها لا تحقق بذلك الردع المتوخى منها، ولا ترد الاعتبار للضحايا سواء كانوا نساء أو أطفالا.

وأوضح المشاركون، من مسؤولين قضائيين وهيئات المجتمع المدني المهتمة بالنساء والأطفال، ومختصين في الطب الشرعي، ورجال أمن ودرك، وعدول ومسؤولين عن الخلية الجهوية، أن وسائل الإثبات بعضها حددها المشرع، وأخرى حددها الاجتهاد القضائي، إذ تنقسم إلى قسمين، الأولى تقليدية، مثل شهادة الشهود، والاعتراف والمعاينة، والخبرة الطبية، والثانية حديثة، مثل الحمض النووي، والبصمات، وعلم السلاح الناري، وظهرت مع تطور الإنسان وتطور أساليب العنف الواقع ضد الأطفال والنساء.

كما اعتبرت جمعيات الدفاع عن النساء والأطفال المشاركة في الندوة أن صعوبة وسائل إثبات العنف تكمن في غياب الشهود، لأن الجاني أو المعتدي دائما يرتكب فعله الجرمي في أماكن مغلقة، ولا يمكن أن يبحث عن شهود لإثبات ذلك، وتقع الاستعانة بالطب النفسي لتزكية أقوال الضحية وتقوية قدرات الضحايا من نساء أو أطفال.

وأشارت إلى وجود صعوبة كبيرة في الاشتغال مع الأطفال ضحايا العنف، خاصة الأقل من خمس سنوات، وتجري الاستعانة بالطب النفسي للأطفال، لأن لديه تقنيات معينة لإخراج الطفل عن صمته، مطالبة بالأخذ بهذا التصريح، وجعله وسيلة للإثبات فالأطفال، حسب المتدخلات من ممثلات هذه الجمعيات، لا يمكن أن يختلقوا عنفا من هذا النوع إن لم يكن مورس عليهم فعلا.

وأوضح المشاركون أن اللجنة الجهوية تعقد اجتماعات دورية، تختار محورا معينا ليكون موضوع النقاش والاهتمام، ثم الخروج بتوصيات وقرارات تكون لصالح الطفل والمرأة، وكذلك اطلاع الممارسين على أهمية وسائل الإثبات، خاصة أنهم من يجدون صعوبة في تناول قضايا العنف ضد المرأة والطفل.

واعتبر المختصون أن خلية حماية الطفل والمرأة لا تكتفي بالإحصائيات، بل تطور أساليب عملها ومجهوداتها بالتنسيق مع هيئات المجتمع المدني، ومع كل المتدخلين في الموضوع،

لإيجاد الحلول المناسبة للقضاء أو على الأقل التخفيف من ظاهرة العنف.

وأكد المتدخلون في ختام الاجتماع على إصدار توصيات في هذا الباب، مضيفين أن الهدف هو الانفتاح على القطاع الحكومي وغير الحكومي، وتبادل الخبرات، والتحدث عن الطابوهات في الموضوع، من أجل إسهام الجميع، والارتقاء بالعمل القضائي في مجال توفير الحماية للنساء والأطفال ضحايا العنف.

الصباح
يومية مغربية شاملة

جمعيات نسائية: نظام الإرث عنف ضد المرأة

3/4644

هاجمت خمس جمعيات نسائية، صباح أول أمس (الخميس)، منتقدي توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي أعلن عنها في تقريره الأخير، سيما النقطة المتعلقة، بالمساواة في الإرث بين الرجل والمرأة.

وشنت الجمعيات ذاتها، خلال الندوة الصحافية المنظمة حول موضوع "تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، هجوما شرسا على الذين رفضوا توصيات المجلس، وطالبوا بعدم أخذها بعين الاعتبار، سيما أنها تتوافق مع المطالب التي ترفعها الحركة النسائية منذ سنوات، ومازالت تناضل من أجل تحقيقها.

وقالت الجمعيات إن نظام الإرث المعتمد شرد عائلات، وحرم نساء عائلات أخرى من حقوقهن، مشيرة إلى أنه في الوقت الذي يشدد الدين الإسلامي على تحقيق العدل وإنصاف المسلمين، نجد أن القانون يخالف ذلك.

وشددت فدرالية الديمقراطية لحقوق المرأة، واتحاد العمل النسائي، وجمعية جسور، والجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، والجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء، على ضرورة الاجتهاد مع وجود النص، رافضة استغلال الدين لأغراض سياسية في قضايا مصيرية تتعلق بانتهاك وهدر حقوق أساسية لملايين النساء والأسر، مع رهن مستقبل أجيال والتفويت على المغرب فرصة الإجابة على التحديات الإقليمية والدولية ورفع تحدي التنمية.

وتحدثت فوزية العسولي، رئيسة فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، عن معاناة النساء اللواتي وجدن أنفسهن ضحايا نظام الإرث، مؤكدة خلال مداخلتها أن المرأة أضحت تتحمل مسؤوليات كثيرة، وتعيل أسرا وعائلات.

وكشفت العسولي أن الفدرالية سبق أن تقدمت بمذكرة مطلبية شاملة لإدخال تعديلات على قانون الأسرة انسجاما مع مبدأ المساواة والعدل، مشيرة إلى أنه كان من ضمن النقط توصية تدعو لتعديل قانون الميراث في شق التعصيب، خاصة بعدما تعددت شكايات الأسر والنساء اللواتي لم يرزقن إلا بالبنات.

وأوضحت العسولي أنه من بين تلك الشكايات المتوصل بها، ما كان يمثل حيفا وظلما ويضرب مقاصد الإسلام المتعلقة بتحقيق العدل، "إلا أن أصوات التهجم تعالت على أعضاء الفدرالية، معتبرة ألا حق للنساء في مناقشة أمور العلماء"، على حد تعبيرها.

ومن جانبها، قالت فاطمة الزهراء الشاوي، رئيسة الجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء، إن قانون الإرث المعتمد في المغرب، نوع من العنف الممارس ضد المرأة، لأنه "يساعد على تشردهن وحرمانهن من حقوقهن".

وتساءلت الشاوي في حديثها مع "الصباح"، "هل من العدل أن تشرد الأسر التي تضم النساء فقط، بعد وفاة الأب، وأن يرث أشخاص آخرون، ويستفيدون من الميراث؟"، مشددة على ضرورة فتح نقاش هادئ وحضاري، يجمع كل الأطراف، من أجل مناقشة الموضوع من جل الجوانب "ولا أعتقد أن الإسلام يوصي بالظلم"، على حد تعبيرها.

إلى ذلك، تطالب الجمعيات النسائية الحكومة، بتفعيل توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مشددة على ضرورة تصدي القوى الديمقراطية والحداثية والمجتمع المدني، لكل الهجمات التي تهدف إلى التراجع عن المكتسبات الحقوقية والدستورية. كما دعت المجلس العلمي والعلماء إلى الاجتهاد لرفع الظلم عن النساء، والإجابة على التحولات الاجتماعية التي عرفها المغرب.

إيمان رضيف

LIBÉRATION **SAM/DIM** 14-15 NOVEMBRE 2015

7640/10

Universitaires et chercheurs en conclave à Casablanca

Des universitaires et des chercheurs se sont réunis, jeudi à Casablanca, pour discuter de la recherche et la formation sur le genre au Maroc.

La rencontre a été l'occasion pour présenter la déclaration commune des Etats généraux de la recherche et la formation sur le genre au Maroc, formulée lors de la réunion du 16 et 17 avril dernier par l'Equipe éducation territoires culture et genre (ETCG), le Master genre cultures et sociétés (MGSC) de la Faculté des lettres et des sciences humaines (FLSH) d'Aïn Chock, l'Unesco et l'Institut de recherche pour le développement (IRD).

Cette déclaration s'associe aux principes du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) en termes d'objectifs visant principalement à lutter contre la violence

> La formation et l'intégration de la culture du genre dans les sphères de la société en débat

et la discrimination contre les femmes et à enraciner la culture de l'égalité entre les sexes, a souligné le président du Conseil, Driss El Yazami dans une déclaration à la MAP.

M. El Yazami a appelé à cette occasion tous les acteurs à soutenir les efforts menés pendant plusieurs années par ces universitaires et enseignants ayant des connaissances scientifiques et un esprit social et national.

Cette déclaration adhère à l'esprit, aux principes et aux dispositions de la Constitution de 2011, disposant dans son article 19 que "l'homme et la femme jouissent, à égalité, des droits et libertés à caractère civil, politique, économique, social, culturel et environnemental" ainsi qu'aux cadres normatifs internationaux relatifs aux droits de l'Homme dûment ratifiés par le Maroc, en particulier la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes (CEDEF).

Les universitaires et enseignants travaillant sur les questions de genre au Maroc, signataires de cette déclaration, sont convaincus que l'intégration de la culture de l'égalité dans toutes les sphères de la société est une exigence philosophique, sociale, politique et économique d'une grande importance pour toute société qui se veut démocratique et juste.

Ils ont affirmé dans cette déclaration que l'égalité homme/femme est un des vecteurs directs et indispensables du développement humain et socioéconomique du pays, de la conception d'un projet politique au plus haut niveau et de l'épanouissement des droits et des libertés de toutes les citoyennes et tous les citoyens.

Forts de ces principes et associés aux institutions nationales, internationales et de la société civile, ils ont formulé des recommandations ayant relation avec l'égalité homme/femme, soulignant que les études sur le genre sont une approche interdisciplinaire qui offre des catégories d'analyse scientifique pour déceler des constructions sociales de différenciation inégalitaire de sexes.

Et de préciser que l'université, l'administration publique, l'entreprise ou encore l'école publique ont et auront besoin de plus en plus de compétences de qualité en matière de genre.

Yatim en piètre pompier de service

Le grand écart du syndicaliste improvisé entre herboriste et médecin

Yatim en piètre pompier de service

C'est d'une connerie que Mohamed Yatim, membre dirigeant du PJD et membre de la Chambre des représentants, vient de nous gratifier.

Selon lui, Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar, secrétaire général de celui-ci ainsi que les autres membres de cette institution constitutionnelle qui regroupe de nombreuses compétences marocaines de haute facture, ne seraient que de vulgaires herboristes version souk et ne devraient pas avoir voix au chapitre en matière religieuse.

Lors de la discussion du projet de loi de Finances 2016, il est intervenu au nom du Groupe parlementaire du PJD à la Chambre des représentants, non seulement pour débattre de la teneur dudit budget, mais il a aussi tenu des propos inappropriés et déplacés à l'endroit du CNDH en le comparant à un vulgaire herboriste de souk qui se prend pour un médecin.

« Chacun a sa spécialité, et il ne faut pas que quelqu'un parle de tout », a-t-il estimé en faisant allusion à l'une des recommandations du dernier rapport du CNDH appelant à l'égalité homme-femme en matière d'héritage.

« Les herboristes ne doivent absolument pas parler des opérations chirurgicales », a encore ânonné le député islamiste qui occupe également le poste de secrétaire général de l'UNTM.

« C'est une insolence et un manque de respect envers une institution constitutionnelle», a martelé, à ce propos, Zahra Wardi, présidente de l'Union de l'action féministe.

Elle a recadré le député du PJD en s'exclamant dans une déclaration à Libé : « Quelle serait la raison d'être du CNDH s'il n'a même pas le droit de proposer des recommandations ni d'aborder des questions se rapportant à l'amélioration des droits des femmes au Maroc ? ». Selon elle, la déclaration de Yatim et les autres effets d'annonce du même acabit émanant d'autres personnalités rétrogrades ne visent qu'à faire diversion afin d'occulter le bilan décevant du gouvernement Benkirane en matière d'opérationnalisation des dispositions de la Constitution de 2011 relatives à la promotion de l'égalité femme-homme dans la vie économique, sociale, culturelle et politique.

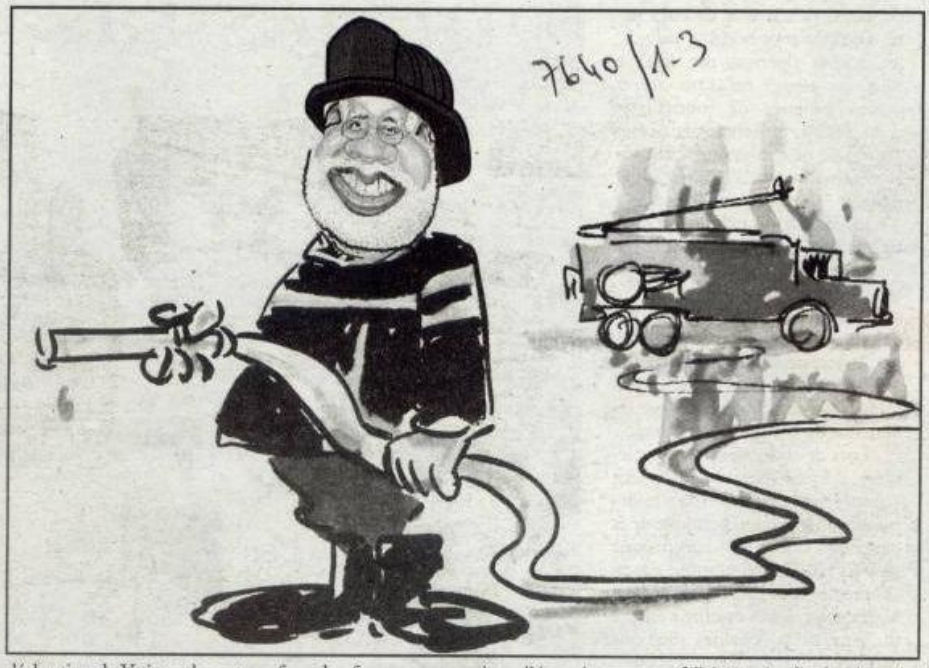

« Ne voir qu'une seule recommandation du rapport du CNDH qui en compte de nombreuses pour tirer à boulets rouges sur lui est une manœuvre dilatoire usitée dans l'objectif de semer la zizanie et détourner l'attention sur l'échec du gouvernement dans ce domaine que ledit rapport a mis à nu », a conclu Zahra Wardi.

A noter que cinq associations féminines, à savoir la Fédération de la ligue démocratique des droits des femmes (FLDDF), Joussour Forum des femmes marocaines, l'Association démocratique des femmes du Maroc (ADFM), l'Union de l'action féministe (UAF) et l'Association marocaine de lutte contre la violence à l'égard des femmes (AMVEF) se sont félicitées, jeudi dernier, du contenu dudit rapport et ont appelé à ne pas tomber dans le piège de ceux qui tentent de le réduire à la seule recommandation concernant l'instauration de l'égalité homme-femme en matière d'héritage, alors qu'il en compte plus de 100.

> « Le grand écart du syndicaliste improvisé entre herboriste et médecin

A noter que les forces réactionnaires avaient attaqué le CNDH dans le but de le dénigrer, en mettant sous le boisseau les différents aspects positifs de son rapport et en focalisant leurs critiques sur cette seule recommandation. Une campagne takfiriste a été initiée par ces mêmes forces et un soi-disant alem dénommé Abou Naim a même posté une vidéo sur YouTube dans laquelle il a qualifié Driss El Yazami de «mécréant» et d'«apostat» et qu'abondant dans le même sens, le chef du gouvernement a demandé à celui-ci de présenter «des excuses».

Mourad Tabet

Yatim en piètre pompier de service : Le grand écart du syndicaliste improvisé entre herboriste et médecin

C'est d'une connerie que Mohamed Yatim, membre dirigeant du PJD et membre de la Chambre des représentants, vient de nous gratifier.

Selon lui, **Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar, secrétaire général de celui-ci ainsi que les autres membres de cette institution constitutionnelle qui regroupe de nombreuses compétences marocaines de haute facture, ne seraient que de vulgaires herboristes version souk et ne devraient pas avoir voix au chapitre en matière religieuse.**

Lors de la discussion du projet de loi de Finances 2016, il est intervenu au nom du Groupe parlementaire du PJD à la Chambre des représentants, non seulement pour débattre de la teneur dudit budget, mais il a aussi tenu des propos inappropriés et déplacés à l'endroit du CNDH en le comparant à un vulgaire herboriste de souk qui se prend pour un médecin.

« Chacun a sa spécialité, et il ne faut pas que quelqu'un parle de tout », a-t-il estimé en faisant allusion à l'une des recommandations du dernier rapport du CNDH appelant à l'égalité homme-femme en matière d'héritage.

« Les herboristes ne doivent absolument pas parler des opérations chirurgicales », a encore ânonné le député islamiste qui occupe également le poste de secrétaire général de l'UNTM.

« C'est une insolence et un manque de respect envers une institution constitutionnelle», a martelé, à ce propos, Zahra Wardi, présidente de l'Union de l'action féministe.

Elle a recadré le député du PJD en s'exclamant dans une déclaration à Libé : « Quelle serait la raison d'être du CNDH s'il n'a même pas le droit de proposer des recommandations ni d'aborder des questions se rapportant à l'amélioration des droits des femmes au Maroc ? ». Selon elle, la déclaration de Yatim et les autres effets d'annonce du même acabit émanant d'autres personnalités rétrogrades ne visent qu'à faire diversion afin d'occulter le bilan décevant du gouvernement Benkirane en matière d'opérationnalisation des dispositions de la Constitution de 2011 relatives à la promotion de l'égalité femme-homme dans la vie économique, sociale, culturelle et politique.

« Ne voir qu'une seule recommandation du rapport du CNDH qui en compte de nombreuses pour tirer à boulets rouges sur lui est une manœuvre dilatoire usitée dans l'objectif de semer la zizanie et détourner l'attention sur l'échec du gouvernement dans ce domaine que ledit rapport a mis à nu », a conclu Zahra Wardi.

A noter que cinq associations féminines, à savoir la Fédération de la ligue démocratique des droits des femmes (FLDDF), Joussour Forum des femmes marocaines, l'Association démocratique des femmes du Maroc (ADFM), l'Union de l'action féministe (UAF) et l'Association marocaine de lutte contre la violence à l'égard des femmes (AMVEF) se sont félicitées, jeudi dernier, du contenu dudit rapport et ont appelé à ne pas tomber dans le piège de ceux qui tentent de le réduire à la seule recommandation concernant l'instauration de l'égalité homme-femme en matière d'héritage, alors qu'il en compte plus de 100.

A noter que les forces réactionnaires avaient attaqué le CNDH dans le but de le dénigrer, en mettant sous le boisseau les différents aspects positifs de son rapport et en focalisant leurs critiques sur cette seule recommandation. Une campagne takfiriste a été initiée par ces mêmes forces et un soi-disant alem dénommé Abou Naim a même posté une vidéo sur YouTube dans laquelle il a qualifié Driss El Yazami de «mécréant» et d'«apostat» et qu'abondant dans le même sens, le chef du gouvernement a demandé à celui-ci de présenter «des excuses».

Mourad Tabet

http://www.libe.ma/Yatim-en-pietre-pompier-de-service-Le-grand-ecart-du-syndicaliste-improvise-entre-herboriste-et-medecin_a68486.html

L'opinion
www.lopinion.ma

Universitaires et chercheurs discutent de la recherche et la formation sur le genre au Maroc

Des universitaires et des chercheurs se sont réunis à Casablanca, pour discuter de la recherche et la formation sur le genre au Maroc.

La rencontre a été l'occasion pour présenter la déclaration commune des Etats Généraux de la recherche et la formation sur le genre au Maroc, formulée lors de la réunion du 16 et 17 avril dernier par l'Equipe Education territoires culture et genre (ETCG), le Master Genre Cultures et Sociétés (MGSC) de la Faculté des lettres et des sciences humaines (FLSH) d'Ain Chock, l'UNESCO et l'Institut de Recherche pour le Développement (IRD).

Cette déclaration s'associe aux principes du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) en termes d'objectifs visant principalement à lutter contre la violence et la discrimination contre les femmes et à enraciner la culture de l'égalité entre les sexes, a souligné le président du Conseil, Driss El Yazami dans une déclaration à la MAP.

M. Yazami a appelé à cette occasion tous les acteurs à soutenir les efforts menés pendant plusieurs années par ces universitaires et enseignants ayant des connaissances scientifiques et un esprit social et national.

Cette déclaration adhère à l'esprit, aux principes et aux dispositions de la Constitution de 2011, disposant dans son article 19 que «l'homme et la femme jouissent, à égalité, des droits et libertés à caractère civil, politique, économique, social, culturel et environnemental» ainsi qu'aux cadres normatifs internationaux relatifs aux droits de l'homme dûment ratifiés par le Maroc, en particulier la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes (CEDEF).

Les universitaires et enseignants travaillant sur les questions de genre au Maroc, signataires de cette déclaration, sont convaincus que l'intégration de la culture de l'égalité dans toutes les sphères de la société est une exigence philosophique, sociale, politique et économique d'une grande importance pour toute société qui se veut démocratique et juste.

Ils ont affirmé dans cette déclaration que l'égalité homme/femme est un des vecteurs directs et indispensables du développement humain et socioéconomique du pays, de la conception d'un projet politique au plus haut niveau et de l'épanouissement des droits et des libertés de toutes les citoyennes et tous les citoyens.

Forts de ces principes et associés aux institutions nationales, internationales et de la société civile, ils ont formulé des recommandations ayant relation avec l'égalité homme/femme, soulignant que les études sur le genre sont une approche interdisciplinaire qui offre des catégories d'analyse scientifique pour déceler des constructions sociales de différenciation inégalitaire de sexes.

Et de préciser que l'université, l'administration publique, l'entreprise ou encore l'école publique ont et auront besoin de plus en plus de compétences de qualité en matière de genre, à mesure que l'impératif d'intégrer la culture de l'égalité homme/femme dans toutes les sphères de la société.